KONRAD ADENAUER STIFTUNG

معهد دول الخليج العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم

المجتمعات العربية الشيعية في مرحلة انتقالية: فرصة للمجتمع الدولي لصنع السلام؟

تقرير ورشة عمل

معهد دول الخليج
العربية في واشنطن
لبناء جسور التفاهم

المجتمعات العربية الشيعية في مرحلة انتقالية: فرصة للمجتمع الدولي لصنع السلام؟

تقرير ورشة عمل

27 يناير 2022

ورقة بحثية

رقم 1

2022

انطلق معهد دول الخليج العربية في واشنطن في عام 2015، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية تكرس جهدها لتقديم البحوث وتحليلات الخبراء للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الخليج العربية والدول الرئيسية المجاورة، وكيف تؤثر هذه الأبعاد في السياسة الداخلية والخارجية. يركز معهد دول الخليج العربية في واشنطن على قضايا تتراوح من السياسة والأمن إلى الاقتصاد والتجارة والأعمال، ومن الديناميكيات الاجتماعية للمجتمع المدني والثقافة. يسعى المعهد، من خلال البرامج والمنشورات والتبادل البحثي، إلى تشجيع النقاش الفكري وإطلاع السياسة الخارجية الأمريكية والأعمال التجارية والدوائر الأكاديمية على شؤون هذه المنطقة الجيوستراتيجية الحرجة.

© 2022 معهد دول الخليج العربية في واشنطن. جميع الحقوق محفوظة.

لا يتخذ معهد دول الخليج العربية في واشنطن مواقف مؤسساتية في قضايا السياسة العامة. والآراء الواردة هنا هي آراء المؤلفة، ولا تعكس بالضرورة آراء المعهد أو موظفيه أو مجلس إدارته. لا تتحمل مؤسسة كونراد أديناور أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن أي معلومات غير دقيقة أو أي انحياز في الآراء أو الأفكار الواردة في هذا التقرير.

لا تجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه التقرير، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، دون تصريح خطي من معهد دول الخليج العربية في واشنطن. يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

info@agsiw.org

يمكن تحميل التقرير من دون أي تكلفة من www.agsiw.org

مصدر صورة الغلاف: صورة من أسوشييتد برس/هادي مزبان

حول هذا التقرير

في يومي 22 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، عقد معهد دول الخليج العربية في واشنطن ومكتب مؤسسة كونراد أديناور سوريا/العراق ورشة عمل حول موضوع "المجتمعات العربية الشيعية في مرحلة انتقالية: فرصة للمجتمع الدولي لصنع السلام؟" جمعت ورشة العمل، التي عُقدت افتراضيًّا، مجموعة متنوعة من أكثر من عشرين ممارسًا وباحثًا وأكاديميًّا من الشرق الأوسط. وتركزت المناقشات، التي عُقدت في إطار قاعدة تشاتام هاوس، على تطوير هوية شيعية جديدة ومستقلة ذاتيًّا في العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت. أعدت جينيف عبده هذا التقرير، وهي باحثة زائرة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. ويمثل التقرير أفكار المؤلفة وآراءها، ولا يعكس بالضرورة آراء مؤسسة كونراد أديناور أو معهد دول الخليج العربية في واشنطن.

المحتويات

الملخص التنفيذي 1

مقدمة 1

العراق – تجاوز المظلومية الشيعية وسياسات المعارضة إلى الكفاح من أجل تعريف الدولة العراقية 3

السعودية – إعادة تصور الهوية الوطنية السعودية، ولكن هل ستنجح في ذلك؟ 5

لبنان – يمكن لعملية تقوية الدولة أن تقلل من نفوذ حزب اللّه، وتخلق مساحة سياسية أوسع للسكان الشيعة اللبنانيين 8

الخلاصة 9

الملخص التنفيذي

عقد معهد دول الخليج العربية في واشنطن ومؤسسة كونراد أديناور ورشة عمل يومي 22 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 حول المجتمعات الشيعية في العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت. استطلعت ورشة العمل الديناميكيات المتغيرة داخل هذه المجتمعات، وعلاقات كل منها مع دولها، ومحاولاتها معارضة سياسات الحكومات التي يعمل بعضها على تهميش المجتمعات الشيعية. كان المحور المركزي لورشة العمل هو تنامي استقلال المجتمعات الشيعية عن الدولة. ركزت الجلستان الأولى والثالثة أساسًا على حركات المعارضة في العراق ولبنان، وركزت الجلسة الثانية على المجتمعات الشيعية في السعودية والكويت وعلاقاتها العابرة للحدود، وتناولت الجلسة الأخيرة بالتفصيل تطور الجاليات الشيعية العربية منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. في ذلك الوقت، كانت إيران تنوي تصدير أيديولوجيتها إلى السكان الشيعة العرب. ومع ذلك، وبعد أكثر من 40 عامًا، ينأى الشيعة العرب بأنفسهم، بقدر متزايد، عن النفوذ الإيراني، ويرسمون مسارهم الخاص.

مقدمة

تركزت المناقشات خلال ورشة العمل "المجتمعات العربية الشيعية في مرحلة انتقالية: فرصة للمجتمع الدولي لصنع السلام؟" على تطوير هوية شيعية جديدة ومستقلة ذاتيًا في العراق ولبنان والسعودية والكويت. عرَّف المشاركون هذه الهوية الشيعية الجديدة بأنها مستقلة عن الدول، وخصوصًا في البلدان التي يشكل الشيعة فيها أقلية. كما أنها في الوقت ذاته مستقلة عن إيران، ذات الأغلبية الشيعية، وحكمها الديني. ويتنافس هذا التشيُّع الناشئ كذلك مع الهويات الوطنية في العراق ولبنان والسعودية والكويت، ويختلف من قطر عربي إلى آخر، بناءً على تقبّل عدد أكبر من السكان وتضمين الحكومة للمجتمع الشيعي في المجال السياسي.

يُعد هذا "الاستقلال" حديث العهد للشيعة، كما وصفه أحد المشاركين، خروجًا على كلٍّ من التهميش الذي تمارسه الدولة السنية والتلاعب الديني والسياسي من طهران، وهو يمثل تطورًا كبيرًا في الشرق الأوسط. كما يشير إلى تحول ملحوظ في المسار التاريخي للشيعة العرب، الذين عزلوا أنفسهم إلى حد كبير على مدى قرون – وبالتالي تم عزلهم – ليس بشروط خاصة بهم وإنما بموقعهم في معارضة الأغلبية السنية المهيمنة.

اتفق المشاركون على أنه ليست ثمة قيمة تذكر لمفهوم "الهلال الشيعي" الذي عفا عليه الزمن لدى أتباع الديانات المتجانسة التي تمتد عبر خريطة الشرق الأوسط. وبالمثل، فإن تصوير السكان الشيعة في الدول العربية، دائمًا، على أنهم تاريخيًّا طبقة دنيا بالنسبة إلى الأغلبية السنية الأكبر، يعمل اليوم على طمس تنوع الحياة الاجتماعية والسياسية – وحتى الممارسات الدينية – لدى الشيعة. لقد آن الأوان لنهج جديد، نهج يأخذ في الاعتبار وجود المجتمعات الشيعية الخاصة وحيويتها، بدلًا من رفض الخلافات باسم كتلة واحدة متخيلة تخضع إلى حد كبير للنفوذ السياسي الإيراني.

أحد الأسباب العديدة لتنامي الاستقلالية الذاتية للهوية الشيعية هو التنافس الجيوسياسي المستمر على النفوذ بين السعودية، التي يهيمن عليها السنة، وإيران التي يهيمن عليها الشيعة على مدى العقد الماضي، الأمر الذي أدى إلى استقطاب الهويات الطائفية بين الشيعة والسنة. في

العديد من الدول العربية، التي تقطنها مجتمعات شيعية كبيرة، حاولت إيران استمالة السكان الشيعة، أساسًا، لأن العديد من الشيعة العرب ينتمون إلى مدرسة الفكر الديني الشيعية الاثنا عشرية، التي تعتبرها إيران مجال نفوذها، كونها تنصب نفسها وصيًّا على الشيعة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد أسفر هذا الاستقطاب عن نتائج عكسية، حيث يؤكد عدد متزايد من الشيعة استقلاليتهم الذاتية.

مع وجود الوصاية الإيرانية للشيعة العرب، هنالك إقرار بأنها لم تكن مهمة روحية، بقدر ما هي بالنسبة إلى العديد من المجتمعات الشيعية العربية فوائد جيوسياسية لإيران. – باحث عراقي

من الناحية العملية، تمر المجتمعات الشيعية بمرحلة انتقالية، وهي منخرطة في شبكات عابرة للحدود الوطنية. ويتضح هذا من خلال تزايد المعارضة الشيعية لمطالبة إيران بالقيادة الدينية والسياسية، والانجذاب نحو مدرسة النجف في العراق (بدلًا من المركز الديني في قُم بإيران)، والبحث عن قيادة سياسية جديدة تُعنى بمظالم الشيعة. والعراق خير مثال على ذلك، حيث كانت أغلبية المتظاهرين، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، في شوارع المدن العراقية، بما في ذلك بغداد والنجف والبصرة وكربلاء، من الشيعة، ولهم مظالم مع الأحزاب الشيعية – التي تدعم إيران بعضها – والتي هي جزء من المؤسسة السياسية. أثارت هذه الاحتجاجات ما قد يكون حركة المعارضة الشيعية الهائلة الوحيدة في العالم العربي التي تتحدى حكومة يقودها الشيعة داخل البلاد. وعلى الرغم من كون مظالمهم المعروفة، بما في ذلك الفساد الحكومي والبطالة وجهاز الأمن الفاسد والمارق ونقص الخدمات الأساسية، مشتركة بين معظم العراقيين، فإن الاحتجاجات توضح الشرخ الجيلي المتزايد بين المحتجين والمؤسسة السياسية الشيعية. ومن الواضح أن المحتجين الشباب في الشوارع لديهم رؤية جديدة للعراق، تعتبرها النخب السياسية الشيعية، الأكبر سنًّا، تهديدًا وجوديًّا لسلطاتها ونفوذها.

على المستوى الإقليمي، لم تعد المجتمعات الشيعية معزولة عن الشيعة الآخرين الذين يعيشون خارج الحدود الوطنية. وبدلًا من ذلك، يقوم الشيعة على إنشاء شبكات شيعية خارج مجتمعاتهم ويستفيدون منها. في بعض الأحيان، كانوا يعربون عن دعمهم لأبناء دينهم من الشيعة خارج المنطقة، الذين يقاتلون الدول التي يهيمن عليها السنة من الناحيتين السياسية والدينية على حد سواء.

في ضوء هذا السياق، وجه المشاركون في ورشة العمل نقاشاتهم للإجابة عن الأسئلة التالية:

- من قادة المجتمع الشيعي الجدد؟
- من الشخصيات الدينية في المجتمع الشيعي؟
- هل التحول ضد إيران دائم أم مؤقت؟
- هل تتجه التعبئة بين المجتمعات الشيعية نحو أي حركة متماسكة؟
- ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع الدولي للاستفادة من التعبئة الشيعية، وإشراك هؤلاء الشيعة الذين يبتعدون عن طهران، لا سيما أن الحكومات الأوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة تحاول تهدئة الصراع مع إيران؟
- ما التوصيات الملموسة والقابلة للتنفيذ لصناع السياسة؟

العراق - تجاوز المظلومية الشيعية وسياسات المعارضة إلى الكفاح من أجل تعريف الدولة العراقية

في العراق اليوم، يمكن لمصطلح "السياسات الشيعية" أن يكون أي شيء ما عدا المعارضة. يعمل بعض الشيعة على تعريف الدولة وعزل العراقيين غير الشيعة عن السياسة. لا تتعرض هيمنة الأحزاب السياسية الشيعية للتحدي من قبل الأحزاب السنية، وإنما من قبل الشباب الشيعة فيما بين الشيعة أنفسهم. – باحث عراقي ومستشار سابق لرئيس الوزراء العراقي.

في العراق، هيمنت النزعات العرقية – الدينية على السياسة منذ الانتخابات البرلمانية الأولى في عام 2005. رئيس العراق كردي، ورئيس الوزراء شيعي عربي، ورئيس البرلمان عربي سني. يتسم العراق بتركيبة سياسية مختلطة. وعلى الرغم من أن جيل الشباب، الذين خرج بعضهم إلى الشوارع في عامي 2019 و2020 للاحتجاج على الدولة، يدعون إلى القومية وإلى عراق لجميع العراقيين، فإن النظام الانتخابي شابته ترتيبات المحاصصة التوافقية في تقاسم السلطة، وهو نظام محاصصة أساسًا، حيث تحدد الانتماءات العرقية – الدينية من يكون في السلطة أو كيفية تقاسم السلطة بين مختلف الجماعات. يمنح النظام زعماء الجماعات والطوائف نفوذًا أكبر بكثير من نفوذ الناخبين. عندما أنشئ النظام، بررت النخبة الحاكمة نظام تقاسم السلطة بالقول إن العراق مقسم بين الجماعات العرقية والدينية.[1]

حركة الاحتجاج، التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، تتحدى مفاهيم نظام المحاصصة. وعلى الرغم من أن حركة الاحتجاج، التي تتألف أساسًا من نشطاء الشيعة الشباب، ليست لديها قيادة متماسكة، فإن حملتها من أجل وضع حد للسياسات الطائفية والفساد الحكومي والكارثة الاقتصادية والبيئية كان يتردد صداها في المجتمع العراقي على اتساعه. وتعد الحركة الاحتجاجية أكبر تحدٍّ للحكومة التي يقودها الشيعة في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، والذي مهد الطريق لوصول القيادة الشيعية إلى الحكم واكتسابها دعمًا واسع النطاق. يعد الوضع العراقي المعاصر مثالًا جيدًا على الحاجة إلى تجاوز التعريفات والاقترابات القديمة. وبدلًا من النظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها قوة معارضة بحتة، من المهم أن ندرك أن نشطاء الشيعة – وأغلبيتهم من الشباب – يركزون على خلق سياسات جديدة، وليس فقط الرد على القديمة.

في عام *2019*، صادف أن كان المحتجون شيعة أكثر من كونهم "شيعة محتجين". – باحث عراقي

في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، وما تبعه من إطاحة بالسلطة السنية، ظهرت في الواجهة تدريجيًا، ولكن بثبات، هوية عراقية وطنية متميزة، على عكس الهوية القائمة على الانتماء الطائفي الثنائي – الشيعة أو السنة. وقدمت الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول 2021 أكبر دليل على تنامي هذه الهوية الوطنية.

تكشف نتائج الانتخابات، على سبيل المثال، عن تنامي نفوذ الشباب العراقي والنساء، فقد حصلت النساء على 41٪ من المقاعد في البرلمان الجديد، وفقًا لإحصاءات أحد المشاركين، وهو خبير معروف وله اعتباره في استطلاعات الرأي. كما أشار هذا الخبير إلى أن مرشحي

1 جينيف عبده، "الانتخابات العراقية: هل جهود المقاطعة تنزع شرعية أم ترسخ الوضع الراهن المشكوك فيه؟"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 23 سبتمبر 2021.

حركة الاحتجاج، المعروفة باسم تشرين، قد حصلوا على عددٍ من المقاعد مثير للإعجاب – 16 مقعدًا في خمس مقاطعات مختلفة في البرلمان المؤلف من 329 مقعدًا. لو لم يقاطع جزء كبير من الحركة الانتخابات، لفاز المحتجون على الأرجح بعدد أكبر بكثير من المقاعد. ووافق المشاركون كافة على أن هذا كان درسًا مهمًّا للحركة الاحتجاجية: إن إمكانية تغيير النظام، وهو الهدف النهائي للحركة، يمكن تحقيقه أكثر من خلال المشاركة في الانتخابات وليس بالمقاطعة. وأوضح أحد المشاركين، كان ثمة استراتيجيتان رئيسيتان داخل حركة الاحتجاج؛ الأولى، وهي في حالة انحسار، كانت ثوريةً تحاول إجبار الشارع على تغيير النظام. أما الاستراتيجية الأخرى فكانت المشاركة في الانتخابات، وتبرير ذلك بالتمييز بين النظام السياسي والطبقة السياسية التي يعتقد معظم العراقيين أنها فاسدة. فاز أولئك الذين اعتنقوا الاستراتيجية الثانية بمقاعد في البرلمان.

استحوذت الأحزاب والفصائل الجديدة، التي تربعت على قمة الحركة الاحتجاجية، على نحو 40٪ من المقاعد، وفقًا لأحد المشاركين. ضمت هذه الأحزاب مستقلين، غير مرتبطين بحركة الاحتجاج بالذات، ولكنهم يدعون إلى الإصلاحات نفسها، إضافة إلى الأحزاب التي انبثقت من حركة الاحتجاج. مُعززةً بالإصلاح الانتخابي المهم في عام 2020، حققت الأحزاب الجديدة والأصغر نجاحات كبيرة ضد احتكار المؤسسات التقليدية للسلطة السياسية. الآن، يجب عليهم تعزيز تلك المكاسب المبكرة، وكسب عناصر المجتمع العراقي المتشككة، ممَّن يرون أن أي تعاون مع "النظام" هو نوع من الفساد، وبالتالي غير شرعي، على حد قول المشاركين. إن الحفاظ على قانون الانتخابات الجديد، الذي تستهدفه المعارضة المنسقة من قبل الأحزاب التقليدية القديمة، سيكون مفتاح النجاح المستقبلي لقوى الإصلاح. وعلى نحو مستقل، يجب على حركة الإصلاح، ومن ينبثق عنها من السياسيين، إثبات قدرتهم على التصدي بنجاح لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وترجمة غضب وإحباطات جيل الشباب إلى سياسات ناجحة، وإلا فإن الحركة سوف تتلاشى.

تكشف البيانات الانتخابية أيضًا إلى أي مدى أصبحت القضايا السياسية تأخذ، بقدر متزايد، طابعًا وتركيزًا محليًّا بدلًا من الطابع الوطني والطائفي. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات إلى 43٪[2] – قال خبير استطلاعات الرأي إن الاستطلاعات التي قام بها تشير إلى أن أكثر من نصف العراقيين يعتقدون أن الانتخابات كانت نزيهة – ما يجعلها بعيدة كل البعد عن الانتخابات السابقة، إذ كان الناخبون يعتقدون أن الانتخابات كانت مزورة.

بالإضافة إلى ذلك هناك بحث للرأي العام يُظهر تراجعًا في دعم شيعة العراق لإيران، بل إنه في بعض الأحيان دعم متأخر للجهة الأجنبية القوية الأخرى، الولايات المتحدة، على الرغم من أن كلا الرقمين أقل من 20٪. وتمثل هذه الاتجاهات مجتمعةً تغييرات اجتماعية عميقة، يمكنها أن تتجاوز التناحرات الطائفية القديمة، وتخلق سياسة جديدة لمجموعة من المصالح تركز على القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خارج الإطار التقليدي.

> بدأنا نرى تحولًا من الاختلافات بين الطوائف إلى الاختلافات داخل الطائفة الواحدة. وهو توجه على المستوى الوطني، ويُعد لحظة تاريخية يجب استخدامها للتركيز على الهوية العراقية بدلًا من الهوية الشيعية أو السنية. – خبير عراقي في استطلاعات الرأي

2 Ahmed Tolba and Moaz Abd-Alaziz, "Turnout in Iraq's Election Reached 43% - Electoral Comission," *Reuters*, October 16, 2021.

طرح المشاركون السؤال التالي: هل يمكن للحرس القديم والسياسيين والفصائل الشيعية، المدعومة من إيران، التي تكبدت خسارة كبيرة في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021 أن تستعيد زمام المبادرة بإحياء سياسة المظالم الطائفية، أو فرض استراتيجيات واقترابات جديدة عليهم؟ كانت الإجابة مختلطة، لكن المشاركين اتفقوا على أن الأحزاب التقليدية، المدعومة من إيران، فشلت في إدراك كلٍّ من مدى هزيمتها في الانتخابات والأسباب الكامنة وراء هذه الهزيمة.

تكمن المشكلة في أن الكثير من الفصائل المدعومة من إيران لا يتصرف كالخاسر – فهم يركزون على كسب المقاعد، ويتنافسون ويحاولون إعادة تشكيل النظام للبقاء في السلطة. – باحث عراقي

ومع ذلك، كان المشاركون متفقين، إلى حد كبير، على أن نتائج الانتخابات ككل لن يتم إلغاؤها أو إبطالها. بدلًا من ذلك، من المرجح أن تحاول الأحزاب التقليدية إضعاف نفوذ المعارضة في البرلمان الجديد، وتقويض نجاحاتها الأولية، وزرع الشكوك حول تزوير الانتخابات، كل ذلك كجزء من استراتيجية العودة في الانتخابات المقبلة في عام 2025.

السعودية - إعادة تصور الهوية الوطنية السعودية، ولكن هل ستنجح في ذلك؟

في عام 2018، قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لصحيفة ذي أتلانتك: "يعيش الشيعة على نحو طبيعي في السعودية. ليست لدينا مشكلة مع الشيعة. لدينا مشكلة مع أيديولوجية النظام الإيراني".[3] وفي حين كان هذا هو الموقف العام للقيادة السعودية فيما يتعلق بالأقلية الشيعية في البلاد، إلا أن السياسات الداخلية للمملكة في السنوات الثلاث الماضية كانت أكثر تعقيدًا. يسعى ولي العهد، بشكل خاص، إلى دمج صورة جديدة للمواطنة السعودية في مشروع رؤية 2030 للمملكة وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق. وشهد هذا الجهد بعض التنازلات الرمزية، مثل إغلاق المحطات التليفزيونية التي روجت لرجال الدين السلفيين السنة، الذين تبنوا الخطاب المعادي للشيعة على مدى عقود، وإعطاء المواطنة للشخصيات البارزة من الشيعة، مثل الباحث اللبناني محمد الحسيني في أواخر عام 2021.[4] بالتوازي مع إصلاحات محمد بن سلمان "الليبرالية" وتركيزه على الترفيه منذ عام 2015، كانت هناك محاولة واضحة من قبل ولي العهد للنأي بالهوية الوطنية السعودية بعيدًا عن المجال الديني.

لتحقيق هذه الغاية، قام محمد بن سلمان في عام 2017 بإسكات واعتقال، وفي بعض الحالات، سجن أعضاء من النخبة الدينية في المملكة، رجال الدين السلفيين الذين ينتشر أنصارهم بأعداد كبيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد حظر برامجهم التليفزيونية وفرض رقابة على حساباتهم على تويتر، التي كان لبعضها ملايين المتابعين. كان أحد الأسباب هو أن السلفيين عارضوا أجندته الإصلاحية الليبرالية والقومية. والسبب الآخر هو أنهم استخدموا تأثيرهم العالمي على منبر مناهض للشيعة، حتى إن بعضهم ذهب إلى حد القول بأن الشيعة ليسوا مسلمين حقيقيين.[5]

3 Jeffrey Goldberg, "Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good,'" *The Atlantic*, April 2, 2018.

4 "Lebanese Shia Scholar Among Those Granted Citizenship by Saudi Arabia," *Al-Arabiya News*, November 15, 2021.

5 Geneive Abdo and Abdallah Hendawy, "Saudi Arabia is Trying to Contain the Spread of Salafism. It Won't Work," *The Washington Post*, December 20, 2017.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، حافظت السعودية، إلى حد كبير، على سياسة اضطهاد رجال الدين الشيعة، والتي بلغت أقصى حد بإعدام نمر النمر في عام 2016. كانت المنطقة الشرقية، الواقعة بالقرب من الحدود السعودية الكويتية، التي تعد، إلى حد كبير، موطنًا للسكان الشيعة في المملكة، هدفًا للتهميش والاضطهاد على مدار سنوات عديدة، خاصة في أثناء حملة قمع السكان الشيعة في القطيف عام 2017.[6] ويستمر قمع المملكة للممارسات الدينية العامة للشيعة في التسبب في الاحتكاكات، ويسافر العديد من الشيعة من السعودية إلى الكويت لأداء الشعائر الدينية، كما يجري في أثناء إحياء ذكرى عاشوراء، وقت الحداد على اغتيال الإمام الحسين، الشخصية الدينية الأكثر تبجيلًا لدى الشيعة.

ربما تؤثر، في المستقبل القريب، التغييرات التي تطرأ على تركيبة صوت الشيعة دوليًا – على النحو الذي تُصَدِّره إيران – في كيفية تعامل محمد بن سلمان مع المجتمعات الشيعية السعودية وعلاقاتهم، المزعومة، بالأيديولوجيات الأجنبية، مثل إيران. محليًا، كانت التغييرات الأخيرة في العلاقة بين المجتمع الشيعي السعودي والحكومة مدفوعة بهوية شيعية صاعدة تقوم على القومية العربية بدلًا من الطائفية الدينية. لذلك، من المرجح أن محمد بن سلمان يدرك أنه يسير على حبل مشدود بين تطوير هوية وطنية سعودية جديدة من شأنها أن تدمج الشيعة في المملكة، أو المخاطرة بتطوير الشيعة لهوية طائفية متأثرة بإيران – وهو تحدٍّ محتمل لسلطة الدولة السعودية.

واتفق المشاركون على أن كلًّا من محمد بن سلمان ورؤية 2030 يسعيان إلى إعادة تصور الهوية الوطنية السعودية، بعيدًا عن الانتماءات أو الميول الطائفية. لكن ما يزال للماضي تأثير قوي في أي فكرة عن المستقبل، وهذا الماضي هو واحدة من صور تهميش الشيعة، المدعوم بالعنف الهيكلي. وهذا يشكل عقبات جدية أمام أي مشروع لبناء الأمة.

> الآن مع اقتراب قرن من تهميش الشيعة في المملكة العربية السعودية، فإنه ليس من الممكن نسيان ذلك التاريخ بسهولة باسم مشروع جديد لبناء الأمة... لقد أثبت التاريخ أنه يمكن للتهميش والخوف من "الآخَر" أن يطل برأسه مرة أخرى بكل سهولة، لذلك هناك العديد من المفسدين الذين قد يطلون برؤوسهم لتعطيل هذه العملية المعقدة. – أستاذ الشؤون الدولية المتخصص في السعودية

سيتطلب النجاح إيجاد نموذج جديد للهوية السعودية، والذي يبقى متجذرًا في المثل الأعلى التقليدي – الذكوري والسني والقبلي والعربي. ومع ذلك، تتجه السعودية الآن، بقدر متزايد، نحو المركزية المطلقة، وهي سياسة غير مجدية، وإنما تؤثر سلبًا في الأقلية الشيعية، حتى بعد إخراج الدين من المعادلة المركزية. وفي الوقت نفسه، قال أحد المشاركين: "أصبحت الإشارات المرئية للاختلافات الإقليمية أو العرقية أو الدينية أكثر أهمية لصعود" القومية السعودية. على سبيل المثال، أشار المشارك إلى أنه قد تم استهداف الناس في منطقة الحجاز، بقدر أكبر، بسبب ملابسهم القبلية والتقليدية – فقد تم تغيير الأزياء في الإعلانات في السنوات الأخيرة في منطقة نجد إلى الزي الأكثر حداثة. هذا يزيد كثيرًا من صعوبة الترويج لهوية وطنية مشتركة.

> يعد مكان إقامتك في السعودية أحد العوامل التي تحدد هويتك الذاتية. فقد ساعد ظهور القومية في طمس هذه الاختلافات على المستوى السطحي. ونظرًا إلى حملات القمع، لم تعد تسمع النقاشات الشيعية – السنية بعد الآن. – باحث سعودي

6 "Awamiya: Inside Saudi Shia Town Devastated by Demolitions and Fighting," *BBC News*, August 16, 2017.

جادل أحد المشاركين بأن الأحداث الاستثنائية، وليست سياسة الدولة السعودية، ستكون ضرورية لإقامة مجتمع سعودي أكثر دمجًا للسكان الشيعة. ومن الأمثلة على ذلك، الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على المساجد الشيعية في السعودية في عام 2016، الأمر الذي جعل المجتمع أكثر اعتمادًا على حماية الدولة، وكسب التعاطف مع الشيعة من قبل الأغلبية السنية.[7] كما استشهد بالصبغة القومية للحملة السعودية ضد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، وهو توجه يتجاوز الخطوط الطائفية. وبالمثل، أجبرت الحرب في اليمن السعودية على أن تكون أكثر استيعابًا لمجتمعها الشيعي المحلي. وساعدت الاعتقالات الجماعية وقمع الأصوات الدينية المتطرفة، ولا سيما الدعاة السلفيين المشهورين عبر التلفاز ونجوم وسائل التواصل الاجتماعي، في تخفيف حدة التوترات الطائفية في المملكة، لكنها تركت فراغًا دينيًا لم يُملأ بعد.[8]

لم يتمكن المشاركون من الاتفاق على الدرجة التي عندها تفسح الهوية الدينية المجال للهوية القومية. وجادل أحد المشاركين بوجهة نظر الأقلية التي تتمحور حول أن المجتمعات الشيعية أكثر تموضعًا داخليًا، وأن مجموعة عابرة للحدود ليست موجودة على أرض الواقع. ورد آخرون بأن الاحتجاجات الشيعية التي عمت المنطقة ردًا على إعدام الحكومة السعودية لنمر النمر أثبتت أن هناك مجتمعًا دوليًا قادرًا على الرد بأسلوب موحد.[9]

ومع ذلك، كان هناك شعور بأن الاتكاء على الطائفية "العالمية" لا يملي بالضرورة تجاوبًا مع المشكلات السياسية أو الاجتماعية المحلية. وهذا قد يفسر اختلاف التجاوب الإقليمي بين الشيعة مع الأحداث التي تجري في بلد أو آخر.

في مرحلة من مراحل النقاشات، قارن المشاركون الجالية الشيعية في السعودية بمثيلتها في الكويت المجاورة. فجادل أحد المشاركين بأن الكويت تمثل "قصة نجاح الشيعة في الخليج، لأنهم تمتعوا بحقوق واسعة النطاق وتهميش أقل بكثير من دول الخليج الأخرى". بالنسبة إلى الجاليات الشيعية في الخليج، كانت الكويت بمثابة بوابة للأضرحة في العراق وإيران، بالإضافة إلى كونها ملاذًا آمنًا للشيعة السعوديين للاحتفال بطقوسهم الدينية. ومع ذلك، فإن الأقلية الشيعية الكبيرة (التي تقدر بنحو 40٪ من المواطنين) لديها علاقة معقدة، في التاريخ الحديث، مع كل من الحكومة المركزية والتركيبة القبلية الأوسع للمجتمع الكويتي.

في الماضي، كان شبح التسلل الإيراني يثير قلق الحكومة بشأن الشيعة في الكويت، وتجلى ذلك في الاعتقالات الجماعية عام 2015 لخلية العبدلي الشيعية، المرتبطة بإيران، والإبعاد التدريجي لرجال الدين الشيعة المشهورين، العابرين للحدود، من البلاد على مدى العقد الماضي. بالإضافة إلى ذلك، كان على مر التاريخ يتم استبعاد الشيعة في الكويت عن المناصب الوزارية التي من شأنها أن تضع يد مجتمعهم على السلطة المؤسساتية. من ناحية أخرى، تعد الكويت في الخليج دولة صديقة للشيعة نسبيًا، وتمنح الجنسية لسكانها الشيعة، على عكس الوضع القانوني المعقد لمثل هذه المجتمعات في المنطقة الشرقية من السعودية.

كذلك فإن فترات القمع والإبعاد، مثل تلك التي حدثت في 2011 - 2015، كانت في معظم الأحيان تتبع بفترة من التقارب. في أواخر عام 2021، على سبيل المثال، مُنح نفس أعضاء خلية العبدلي

7 "Shia Mosque in Saudi Arabia Hit by Gun and Bomb Attack," *Reuters*, January 29, 2016.

8 "Saudi Arabia Shuts Office of TV Channel for Fomenting Sectarian Tension," *Reuters*, November 5, 2014.

9 "Iraq Figures Urge Severing of New Saudi Ties Over Nimr Execution," *Reuters*, January 2, 2016.

عفوًا إلى جانب أعضاء الحكومة المعارضين الذين فروا بعد انتفاضات الربيع العربي.[10] يشعر الشيعة في الكويت بالضغط الطائفي على نحو حاد جدًّا خلال هذه الفترات من التركيز الطائفي المكثف، لا سيما أن أحزاب المعارضة الحكومية، التي يغلب عليها الطابع السني، قد فرضت تحديات أكبر على الأمير منذ عام 2008. ومنذ ذلك الحين، بدأ المجتمع الشيعي في الكويت في التحول نحو دعم واسع للأمير الحالي، حيث كان سياسيو المعارضة يروجون علنًا للمشاعر المعادية للشيعة. وقد وضع هذا العديد من الشيعة الكويتيين في موقف سياسي ضعيف بين حكومة وطنية لا يثقون بها، بقدر كامل، وبين شخصيات المعارضة السنية التي تدق طبول العداء الطائفي.

ومع ذلك، فإن نظام القومية المدنية والمواطنة للشيعة لدى الكويت أقوى بكثير، على مدى التاريخ، من السعودية. يتمتع الشيعة بحق الوصول القانوني إلى الأنظمة البيروقراطية للدولة، وقد فازوا بمناصب حكومية منتخبة في الماضي، وإن كانت قليلة العدد. ساعد هذا النظام السياسي، المنفتح نسبيًا، على منح الشيعة الكويتيين صوتًا أكثر من أي مجتمع من هذا القبيل في دول الخليج العربية، ومن المرجح أن يستمر في مساعدتهم على تعزيز مصالحهم في المستقبل.

لبنان – يمكن لعملية تقوية الدولة أن تقلل من نفوذ حزب الله، وتخلق مساحة سياسية أوسع للسكان الشيعة اللبنانيين

> المشكلة التي يواجهها الشيعة في لبنان هي عدم وجود بديل حقيقي لحزب اللّه. وعلى أي حال، فإن المجتمع ليس متجانسًا. – باحث لبناني

يواجه لبنان أشد أزماته في تاريخه الحديث. يمثل التقاء الكوارث الاقتصادية والهيكلية والبيئية والصحية والسياسية تحديًا كبيرًا لحكومة مستقرة، فما بالك بدولة فاشلة مثل لبنان، حيث تشكل السياسة الطائفية سببًا رئيسيًا لانهيار الدولة.

بعد عقود من الازدهار النسبي، يعيش ثلاثة أرباع سكان لبنان في فقر. توفر الحكومة الكهرباء لأقل من ساعتين في اليوم. وهرب آلاف الأطباء من البلاد، الأمر الذي تسبب في انهيار نظام الرعاية الصحية الذي يعاني من نقص في الأدوية والتكنولوجيا وأسرة المستشفيات ونزوح الأطباء.[11]

بحلول عام 2019، كانت الطوائف السنية والشيعية والمسيحية تعاني جميعها من إخفاقات النظام في توفير الخدمات الأساسية. الكثير من الشيعة في لبنان والعراق لا يقبلون بنموذج الحكم الديني الإيراني – ولكنهم ما يزالون يواجهون تهديدات وجودية إذا تخلوا عن "منظومة النفوذ" الإيراني. لذلك، يرى الشيعة اللبنانيون في حزب اللّه شبكة أمان. ومع ذلك فإن حزب اللّه يواجه تحديات مالية ويفقد مصداقيته بسبب علاقاته مع النخب السياسية اللبنانية التي يعارض بعضها حزب اللّه. وفي حين أن العديد من الشيعة اللبنانيين لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه إيران، إلا أن ذلك قد بدأ يتلاشى في السنوات الأخيرة، وتظهر نسبة الانخفاض الكبرى في المناطق البعيدة عن الحدود الإسرائيلية الخطرة والمتوترة – حيث تصبح قوات حزب اللّه الأمنية أكثر أهمية.

10 "In Long-Awaited Move, Kuwait's Emir Pardons Dissidents," *Associated Press*, November 14, 2021.

11 Will Todman, "Lebanon's New Government," *Center for Strategic and International Studies*, September 10, 2021.

في لبنان هناك هوية وطنية ضعيفة بشكل عام. لا تزال فكرة الهوية الوطنية تظهر في التاريخ اللبناني، لكن المخاوف والهواجس الطائفية تتصاعد. – باحث لبناني

الضعف المتأصل في الدولة اللبنانية يعزز الميول الطائفية. يجب أن تأتي الحلول للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من داخل المجتمعات نفسها، لكي يتعزز التماسك الاجتماعي بالتوازي مع الخطوط الطائفية. قال أحد المشاركين إن الوجود الشامل "للوسطاء" على شكل زعماء وفصائل طائفية بين الفرد والدولة يغلق فعليًا أي فكرة عن الهوية اللبنانية. الطريقة الوحيدة لكسر هذه العلاقة بين الطائفة والسلطة هي تشجيع إنشاء مجتمع مدني خارج الحدود التقليدية للانتماء الديني أو القبلي أو العرقي.

حملت حركة الاحتجاج في لبنان، التي بدأت في عام 2019، وعدًا بتقليص الهويات الطائفية. وخرج اللبنانيون من جميع الطوائف إلى الشوارع للمطالبة بالخدمات الأساسية، ووضع حد للفساد الحكومي، وعهد جديد من الشفافية الحكومية والمساءلة أمام المواطنين. ولكن مع اندلاع كوارث كبرى، مثل الانفجار الذي دمر قسمًا كبيرًا من بيروت، والانهيار الاقتصادي الذي منع اللبنانيين من سحب أموالهم من البنوك والنقص الهائل في الكهرباء، تضاءلت محاولة المجتمع رأب الانقسامات الطائفية من أجل التوحد في مواجهة الحكومة.

في الرابع من أغسطس/آب 2020، اشتعلت مئات الأطنان من نترات الأمونيوم في مستودع في مرفأ بيروت. أسفر الانفجار عن مقتل 217 شخصًا على الأقل، وكان واحدًا من أكبر التفجيرات غير النووية في التاريخ. وكشف تحقيق أجرته هيومن رايتس ووتش في أغسطس/آب 2021 أن سياسيين نافذين في لبنان، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء، كانوا على دراية تامة بهذه المخاطر منذ سنوات، لكنهم لم يتخذوا أي إجراءات لمنع الكارثة.[12] يبدو أن المواد وضعت في المستودع بناء على تعليمات حزب اللّه. ربما كان للانفجار دور أكبر من جميع الكوارث الأخرى، منذ عام 2019، في إنهاء احتجاج المجتمع الذي كان يبدو موحدًا من أجل الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

اختلف المشاركون حول ما إذا كان توفير بديل لحزب اللّه سيوفر حياة أفضل للشيعة وكل اللبنانيين. إن التشجيع على بديل شيعي قادر على تحدي حزب اللّه لن يحل المشكلات الجوهرية بهذه السهولة. وفي حين أن العراق أيضًا دولة ضعيفة، إلا أن تركيبته عمومًا لا تزال تسمح له بتخصيص الموارد والسلطة السياسية مباشرةً عبر الخطوط الطائفية. وهذا يفسر جزئيًا إمكانية ظهور الهوية الوطنية في العراق، في حين لا تتجسد في لبنان.

الخلاصة

كانت الثورة الإسلامية عام 1979 في إيران حافزًا لجذب المجتمعات الشيعية العربية إلى فلك إيران، إذ زعمت الجمهورية الإسلامية أنها الوصي الجديد للمجتمع الشيعي في العالم. بعد عقود من ذلك التاريخ، سمحت الانتفاضات العربية، التي بدأت في عام 2011، للمجتمعات الشيعية بالتحرر من المظلة الإيرانية لعدة أسباب. أولًا، الدافع الأيديولوجي – الذي يسمى «محور المقاومة» لمواجهة إسرائيل – والذي دأبت إيران على استخدامه لجلب جميع الشيعة إلى دائرة نفوذها، فقدَ أهميته لدى الشيعة العرب. فعندما ثار العرب على حكوماتهم،

12 "Lebanon: Evidence Implicates Officials in Beirut Blast," *Human Rights Watch*, August 3, 2021.

تركزت مظالمهم ومطالبهم حول قضاياهم المحلية. الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فقد أهميته بالنسبة إلى الشيعة والسنة على حدٍّ سواء. ثانيًا، في بلدان مثل العراق، كان الشيعة ينظرون إلى آية اللّه العظمى علي السيستاني على أنه هو زعيمهم الروحي، وليس المرشد الأعلى لإيران آية اللّه علي خامنئي. لذلك فإن ولاءهم المادي والروحي للنجف، المدينة المقدسة للشيعة في العراق، وليس لمدينة قُم الإيرانية، المركز الروحي للشيعة الإيرانيين. وأشار المشاركون إلى أن الشيعة يسافرون كل عام، على سبيل المثال، إلى العراق أو الكويت لممارسة شعائرهم الدينية، وليس إلى إيران. ثالثًا، منذ اندلاع احتجاجات عام 2019 في العراق ولبنان، أخذ المواطنون الشيعة يخططون لمسارٍ جديدٍ ليحققوا استقلالهم الذاتي، ليس فقط عن وكلاء إيران، مثل حزب اللّه في لبنان والميلّيشيات والأحزاب الشيعية المدعومة من إيران في العراق، وإنما أيضًا عن النخب الراسخة التي تدير حكوماتهم.

اتفق المشاركون على أن الحكم الذاتي المتنامي للشيعة يتيح الفرصة لمشاركة الحكومات الغربية كمركز ثقل يوازن النفوذ الإيراني في المنطقة. كما اتفقوا على أن تواصُل دول الخليج العربية مع المجتمعات الشيعية، والذي كان محدودًا للغاية باستثناء العراق، ينبغي أن يتزايد كجزء من الاستراتيجية الجيوسياسية بين دول الخليج العربية، للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الإيراني على الدول العربية. ومع ذلك، كما أوضح المشاركون، فإن قدرة دول الخليج العربية على ضمان ولاء مجتمعاتهم الشيعية تتطلب نهاية دراماتيكية للتهميش السياسي والاقتصادي لهذه المجتمعات.